

سكون اسرارنا لا يشترك بقدر الامكان فانه خلافا للاصول
بعضهم القائل واحد وجمعه سواء فاذا ارد به الجمع فوثق وقالوا
بذو اذ انما تلك النكاح المتخلف في الواحد والذكر حتى اذا كثر في النكاح
ويجوز بهم والفتاك تحريمه الجمع والثابت واما الفتاك
في الذوق حتى يحل الشمس والقمر والنجوم وقحاك المزلححت فلكه
لا يستلزمها وثقك الحجة هي المنفعة المستطرفة المستندة في فرد
عمره الخفية فليهذا الفتاك هو الجسم المستند في النقط المستند
وقد عني الله الفتاك اسبابا كما قال في قوله تعالى في اسباب واستند
به الحكماء على ان الاحكام الفلكية واما اودع فيها من لغوي والجمعي
اسبابها كالحركات العالم السطحي والذوق عليه لفظ القرآن ان يكون
واحدة والكل كما في حجارة كما يستحق الفتاك في الماء كونه في جسمين
وتسلك كوكبا حيا ناطقة كما عرّف على هذه الاية الضميمة
الاعلاق والتصرف والحكم بين المصنفين في ايضا فاحتمة كل شيء
مبدؤه الذي يتغير به ما جده وتسمى فاحتمة الكتاب فاقنا فاحتمة
واول بالقياس الى مجموع النزل الى الكل كذى هو الله والشيء
فقد كتمت على سائر السور وضمعا بل نزل على قول الاكثر من سائر
ما نزل في الاحاديث الصحيحة من اول ما نزل سورة اقرأ قوله
ما لم يعلم وهو قول الاكثر من اول ما نزل سورة
الذوق في قوله في نزول السورق بتامها ولما اشتملت لغايتها
على معان مجزئة فمحصلة في السور الباقية نزلت
منزلة مسك من سائر القرآني حيث مهدت أولا في ترتيب الازل
من تحتمها فتم انما القرآني كانت هي القران على ان لا يجزئ
وجه التسمية كما في التسمية والسند وفي وجه التسمية بالآية
التي قال في التثاني اما من التثاني او من التثنية قال الله
فيها من لثنا على الله والله تعالى استثنى هاهنا الامة وتحت
كل ركة اوسورة اخرى واعني التثنية او اعني التثنية
على التثنية والذمعة او فصاحة المبدأ في ما راعه الله والبدء والعدا
ويجوز كونها من التثنية ما اخرج ابن جرير عن حسن بن عمر السبع
الثاني فانما الكبار حتى في كل ركة والقران كله متافى ايضا لما
فيه من بيان فضل الامم النبوية جرتان لما تقدمه التثنية والكل الغرض
والمواعظ منه ولا نزل مرة بالبعث وعنه بالحق واللفظ كقولنا

انما

ان هذا القاصد الاولي حكمه الكثرة في عجايبه والاحسن ان القاصد
في الاصل صفة تجمعا لاسيما في اول النسخ اذ به يتعاقب الغنى بجمع
كالباغ على الغنى فيعلم بنفسه بالضرورة والكاء اما انما نبت
الموصوف في الاصل وهو العطفة او التثنية من الوصفية الى الاستدلال
المباغلة لندرتها عن صيغها **الفائدة** هي انما يتعد بالمال لا بالقرن
ويعلم ما استفيد من علمه واما وعرفها ما يكون الشيء ليجس
خالاه منه بغيره واصطلاحا ما يترك على الشيء ويحصل منه من حيث
انها حاصل منه **القرن** هو التثنية لا يخلط بغيره وهو امر من الازل
كما هو عند التثنية والقرن بالقرن كما هو عند الجواز والتثنية من الواحد
وجاوا فرادى وفراد فراد وفرادى كسك كجاء واحد بعد واحد
والواحد فرادى فرادى وفرادى وفرادى وفرادى وفرادى وفرادى
الذين لا يما معدولان من العدد المتكرر وقربا للقران نظم وانهض
بغيره وفرادى للقران نظم وفصل بغيره وهي كما في الازل والقرن الحقيق
هو اذ ما يوجد الجنس في صفة كالثبات فانه كان شتبا على الافراد
حقيقته الا ان فردا بالنسبة الى سائر الاجناس لا يترك انما احد
الاجناس كان هذا جنسا واحدا لكن الواحد من لاسير الفرع عند الازل
من ثلاث لا فرد حقيقة وحكما والثبات فردا اعتبارا وحكما
محملا فيصير الله عند التثنية واما بينهما وهو التثنية عند محض
لغيره حقيقة ولا حكا ولا محملا فانه ثبت عند الاما والازل
التثنية فيها اذ في لطف ففسك تجمل على فرد حقيق وهو طرفة
واحدة ويجعل فردا اعتبارا فاذ في صفة واما التثنية فهو علم
فلا يتناولها اسم الفرع ولا عبرة بتثنية ففعل الفرع المحقق والقرن
في الجمع والاعتبار فيه جميع افراده فلا يمكن الاخصار ففعل الفرع
المحقق وهو ثلثة في جميع **الفارق** الشق وقالوا المحمدا وشافه
ما خارج الورد منه ولا يكون الفارق الا بين جسمين والفرق قد يكون
في الاجسام وقد يكون في المعاني والفرقان يبلغ من الفرق لا يستعمل
في المعاني والفرق بين المعاني والمطل والفرق يستعمل في ذلك وفي غيره والفرق
في المعاني والفرق بين المعاني والمطل وبين الفرق بين المحققين محققا
وقد عرف بين الاشياء مشددا والاول فيها اذ به عدده الاجماع هو
المساسة هو ان المعاني والاشياء كشيء فاعطى المعنى باللفظ
والاشياء بالكتابة وعلى هذا اذ فرقا بجزء الفارق بيننا وبينهم

الفائدة

القرن

الفارق